### نمو الإيرادات السنوية الموحدة لتصل إلى 38.9 مليار درهم

# 7.1 مليارات درهم أرباح «مجموعة اتصالات» خلال 2013

أعلنت مجموعة «اتصالات» امس عن نتائجها المالية الموحدة للأشهر الاثني عشر المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

وقال عيسى السويدي، رئيس مجلس إدارة «اتصالات»: «سجلت «اتصالات» نمواً ملحوظاً في عام 2013، حيث واصلنا تطوير خدماتنا الرئيسية ضمن أسواقنا الحالية، مع الحرص في الوقت ذاته على توسيع رقعة حضورنا لتشمل أسواقاً دولية جديدة. وتعكس نتائج العام الماضي التطورات الجذرية التي طرأت على استراتيجيتنا، والتي تتجلى بوضوح من خلال نمو عدد المشتركين، وزيادة الإيرادات والأرباح قبل احتساب الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء بنسبة 18 في المئة و12 في المئة على التوالي». ونتيجة لهذا الموقف المالي القوي فقد أوصى مجلس إدارة «اتصالات» بتوزيع أرباحاً نقدية إجمالية بواقع 70 فلس للسهم الواحد للعام 2013.

وأكد السويدي على أن «مجموعة اتصالات» قادرة على التفاعل بقوة مع مختلف التحديات التي تواجه قطاع الاتصالات، ونحن مستمرون في تقديم قيمة مضافة للعملاء، والمساهمين، والمجتمعات التي نعمل بها. وسنستمر في المستقبل بتوفير تجارب فريدة وخدمات متفوقة لعملائنا. ومن خلال وضع العملاء في صميم كل ما نقوم به من أعمال، فإننا سنعزز من نجاحنا ونزرع في الوقت نفسه بذور النمو المستقبلي».

وأضاف السويدي: إن نمو «مجموعة اتصالات» لتكون واحدة من أكبر شركات الاتصالات، يحمل معه العديد من الفرص. إننا نعلم جيداً أن نمونا المستمر سيعتمد على قدرتنا على الابتكار، وبقدرتنا على تحديد واستكشاف فرص استثمارية جديدة. إن تقدمنا في هذا المجال خلال العام 2013 يعطيني ثقة بأن مستقبلنا مشرق».

واختتم السويدي قائلاً: «أود ختاماً أن أشكر قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الرشيدة، ومساهمينا على دعمهم المتواصل والسخي لنا، والشكر موصول إلى موظفينا على تفانيهم في العمل، وإلى عملائنا على ولائهم وثقتهم بخدماتنا. وبعد هذا العام الحافل بالنجاح، نتطلع اليوم إلى المستقبل وكلنا ثقة بأننا سننجح في مواصلة نمونا كأحد أفضل مزودي خدمات الاتصالات في العالم».

من جانبه قال أحمد عبد الكريم جلفار، الرئيس التنفيذي لمجموعة «اتصالات»: «لقد حققت «اتصالات» تقدماً كبيراً خلال عام 2013. وحافظنا على أداء إيجابي تجلى بوضوح من خلال نتائجنا المالية، كما واصلنا الاستثمار في توسيع نطاق عمليات المجموعة وخدماتها».

وأضاف جلفار: «تتمثل استراتيجية النمو لمجموعة «اتصالات» في عام 2014 وما بعده في «التطلع نحو المستقبل». وبالتزامن مع التركيز الكبير على تعزيز الربحية وتحقيق القيمة المضافة، تنتهج «اتصالات» استراتيجية طويلة الأمد. وقد ساهمت نفقاتنا الرأسمالية الموحدة خلال عام 2013 في تعزيز قدرتنا على النمو مستقبلاً».

وتابع جلفار: «توفر «اتصالات» اليوم العديد من الخدمات المبتكرة، ولاسيما في القطاع الحكومي. وخير مثال على ذلك مشروع الحكومة الإلكترونية الذي شهدنا إطلاقه في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ سنوات عدة، انطلاقاً من توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الهادفة إلى توفير جميع الخدمات الحكومية من خلال رؤية الحكومة الذكية. ونحن فخورون بالتقدم الكبير الذي تشهده دولة الإمارات، ونتعاون اليوم مع العديد من الوزارات لتنفيذ مشاريع شاملة متنوعة يستند العديد منها إلى خبراتنا في الأسواق الأخرى، ولاسيما في مجالات الهوية، والصحة، والتعليم، والتمويل. وكل هذا دليل على رؤية حكومتنا الرشيدة، ونمونا القوي الذي فتح لنا آفاقاً جديدة تتجاوز كل التوقعات».

وأضاف جلفار: «لقد أثبتت «اتصالات» أن تقنيات تحويل الأموال عبر الهواتف المحمولة آمنة وقادرة على تغيير حياة الناس نحو الأفضل في العديد من الأسواق التي تغطيها عملياتنا مثل أفغانستان، وتنزانيا، ومؤخراً في سيرلانكا ومصر والنيجر. وقد وصلت تكنولوجيا تحويل الأموال عبر الهواتف المحمولة اليوم إلى مستوى متطور جداً، وهي آمنة للغاية وتوفر فوائد جمة للمجتمعات التي تستخدمها، ولاسيما المجتمعات ذات الدخل المحدود».

واستأنف جلفار: «لطالما سعينا في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تعزيز مكانتنا كمشغل رائد على مستوى الدولة. كما واصلنا فرض تفوقنا في قطاع الهواتف المتحركة بفضل أسعارنا التنافسية، وعروض خدماتنا المبتكرة، وشبكتنا عالية الجودة؛ إلى جانب التحسينات المستمرة التي أدخلناها على خدمات العملاء والتي رسخت ولاء عملائنا».

وأوضح جلفار: «لقد حققنا نمواً قوياً في قطاعي الإنترنت والبيانات، ونتوقع استمرار نمو عائدات هذين القطاعين في ظل جني العوائد على استثماراتنا في مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك تأسيس أوسع شبكة في العالم لتوصيل الألياف الضوئية إلى المنازل. ومن خلال تطبيق أفضل الحلول المبتكرة والتقنيات المتوفرة حول العالم، فإننا نزود الحكومة والشركات والأفراد بكل ما يحتاجونه من خدمات وبسرعة قياسية».

وأضاف جلفار: «لقد شهدت «اتصالات» العديد من التطورات الإيجابية الأخرى خلال عام 2013 مثل ارتفاع الإيرادات، وتنفيذ عمليات جديدة، وإطلاق مبادرات ناجحة؛ ولكنه يتعين علينا التركيز دوماً على هدفنا في تحقيق النجاح طويل الأمد من خلال الابتكار والأداء القوي وتحقيق التقدم».

واستطرد قائلاً: «ينصب تركيزنا على الابتكار في كافة العمليات التي نؤديها، وسعياً لمواصلة تحقيقنا للنجاح، فينبغي علينا تبني سياسات الابتكار واعتماد أحدث التقنيات المتطورة بما يلبي احتياجات عملائنا المتزايدة ويفوق أقصى تطلعاتهم. وفي إطار مساعيها لتوفير الجيل التالي من تقنيات الربط عالي السرعة عبر الإنترنت، تخطط «مجموعة اتصالات» العمل جنباً إلى جنب مع «هواوي» لاختبار تقنية GPON بسرعة 40 جيجابت في الثانية ضمن شبكة «مجموعة اتصالات» خلال السنوات الأربع المقبلة. ويُذكر أن الشركتين تتعاونان حالياً لتطوير الجيل الخامس من حزمة النطاق العريض للهواتف المتحركة».

واختتم جلفار: «لا يزال أمامنا الكثير من العمل لتطوير كفاءاتنا وإطلاق خدمات جديدة في مجالات عدة، مثل خدمة الاتصال الآلي بين الأجهزة «M2M»، والتجارة الإلكترونية، والفيديو، وخدمات الحوسبة السحابية. وأنا على ثقة بأن «اتصالات» ستتمكن من خلال دعم حكومتنا ومساهمينا وموظفينا وعملائنا من إنجاز كل هذا، وتنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى جعل مجموعتنا مزود دولياً رائداً في مجال الاتصالات».

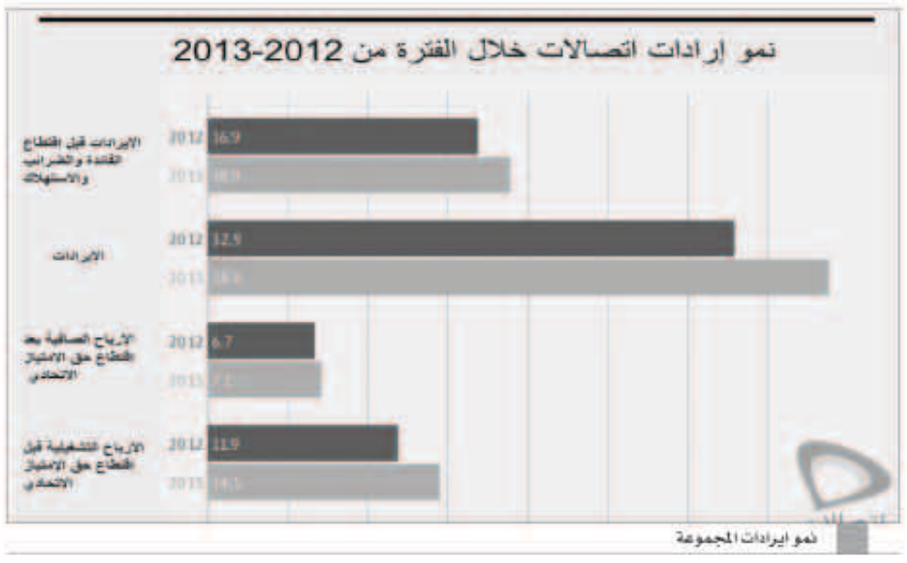

نمو إيرادات المجموعة

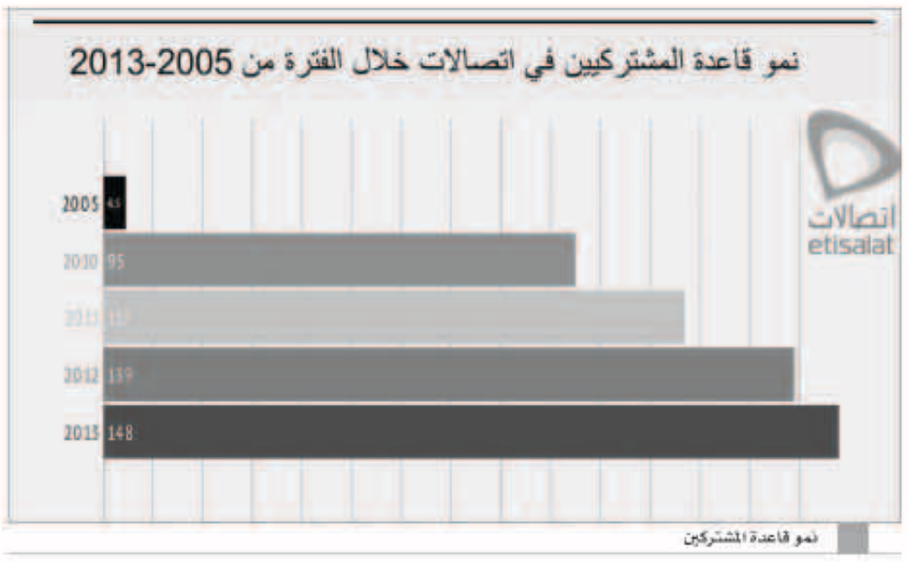

نمو قاعدة المشتركين

### ارتفاع العائدات 16 في المئة لتحقق 21.8 مليار درهم

# فنادق دبي استقبلت 11 مليون نزيل العام الماضي بنمو 10.6 في المئة

استقبلت فنادق دبي العام الماضي أكثر من 11 مليون نزيل، بنمو 10.6 في المئة مقارنة مع عام 2012، والذي وصل فيه عدد النزلاء فيه إلى 9.9 ملايين نزيل، حسب إحصائية دائرة السياحة والتسويق التجاري التي أصدرتها أمس.

ويعتبر النمو المتحقق مؤشراً إيجابياً على أن دبي تتجه نحو تحقيق هدفها باستقطاب 20 مليون زائر بحلول 2020، حيث أظهرت الإحصائية ارتفاع المؤشرات الرئيسة، مثل عائدات الفنادق ونسبة إشغال الغرف.

وحافظت الدول العشر الأولى التي تشكل أعلى نسبة زوار على مكانتها مع تغيير طفيف في التصنيف، وهي على التوالي السعودية، والهند، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وروسيا، والكويت، وألمانيا، وعمان، وإيران، والصين.

ووفقاً للإحصائية كانت سوق السياح الأستراليين الأكثر نمواً، بزيادة 39 في المئة، إذ ارتفع عدد الزوار 193 ألفاً في عام 2012 إلى أكثر من 269 ألفاً عام 2013. ويعزى جزء كبير من النمو إلى اتفاقية الشراكة التي عقدت بين «طيران الإمارات» و«كانتاس»، والتي تم الإعلان عنها في أبريل 2013، ونتج عن هذه الاتفاقية زيادة في عدد الرحلات الجوية بين دبي واستراليا.

وشهدت السوق السعودية نمواً ملحوظاً، إذ ارتفع عدد الزوار 19.9 ليصل إلى 1.35 مليون زائر، كما واصلت الصين تحقيق زيادة ملحوظة في عدد الزوار ليرتفع بمعدل 11 في المئة، ويعود هذا الأمر جزئياً إلى النشاطات التسويقية التي تقوم بها دائرة السياحة والتسويق التجاري بدعم من شركائها في قطاع السياحة في دبي، وافتتاح رابع مكتب لدائرة السياحة والتسويق التجاري في الصين في أواخر العام المنصرم، كما يمكن ربط هذه الزيادة بتوجه السياح الصينيين للسفر إلى مناطق سياحية خارج بلدهم.

وقال هلال بن سعيد المري، مدير عام دائرة السياحة والتسويق التجاري: إن النمو القوي في عدد نزلاء المنشآت الفندقية في عام 2013 يشكل خطوة إيجابية ضمن رحلة دبي نحو 2020، مشيراً إلى أن الزيادة بمعدل 10.6 في المئة في عدد النزلاء، بعد إعلان رؤية الدائرة لعام 2020 في شهر مايو 2013، تأكيداً على السير في الاتجاه الصحيح نحو مضاعفة عدد السياح من 10 ملايين في 2012 ليصل إلى 20 مليوناً في 2020، كما يرسخ مكانة دبي كوجهة سياحية عالمية.

وشهدت عوائد مشغلي الفنادق والشقق الفندقية نمواً ملحوظاً إذ ارتفعت بمعدل 16.1 في المئة بقيمة 21.84 مليار درهم في عام 2013.

كما سجلت عدد ليالي إقامة النزلاء ارتفاعاً بنسبة 11 في المئة، لتصل إلى 41.57 مليون مقارنة بـ 37.45 في عام 2012، فيما شهدت نسبة الإشغال في الفنادق والشقق الفندقية ارتفاعاً من 78 في المئة إلى 80 في المئة للفنادق، ووصلت إلى 82 في المئة للشقق الفندقية.

وشهد عام 2013 دخول منشآت جديدة إلى السوق، حيث وصل عدد غرف الفنادق والشقق الفندقية بنهاية العام الماضي إلى 84.534 «611 منشأة»، مقارنة بـ 80.414 «599 منشأة» في 2012، بنسبة زيادة 5 في المئة.

ووفقاً للخطة التطويرية الخاصة بالمرحلة بين عامي 2014 - 2016، تشهد دبي إضافة 139 منشأة فندقية إلى الأسواق، تضم 91 فندقاً «21.845 غرفة»، و48 شقة فندقية «7.210 غرفة»، ليصبح إجمالي عدد المنشآت الفندقية الموجود 750، تضم 113.816 غرفة.

وقال المري إن الزيادة بنسبة 16.1 في المئة في عوائد مشغلي الفنادق تعود إلى الوضع الصحي لقطاع الضيافة، فيما يشير ارتفاع معدل الإشغال إلى 82 في المئة، في مجال قطاع الاستثمار الفندقي، إلى أن دبي واحدة من أكثر الوجهات الاستثمارية جاذبية. ونحن بحاجة إلى مزيد من الفنادق لتوفير أفضل خدمات الإقامة لزوارنا المستهدفين بحلول 2020، وسوف نتعاون عن كثب مع المستثمرين لتحقيق هذه الأهداف.

وسبق أن أعلنت حكومة دبي في سبتمبر الماضي عن مبادرة، تهدف إلى تحفيز مستثمري قطاع التطوير و الاستثمار الفندقي لوضع جداول زمنية لبناء فنادق من فئة ثلاث وأربع نجوم، حيث تحصل المشاريع المؤهلة على إعفاء من رسوم البلدية البالغة 11 في المئة من سعر الغرفة لليلة الواحدة. وتبع هذه المبادرة سلسلة من التوجيهات أصدرها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، بهدف تعزيز وتنظيم عملية استثمار وتطوير الفنادق في الإمارة.

تشهد دبي إضافة 139 منشأة فندقية إلى الأسواق خلال 2014 - 2016

# سنغافورة أغلى مدن العالم للأجانب

أظهر تصنيف سنوي نشرته مؤسسة ايكونوميست انتلجنس يونت الاستشارية امس ان سنغافورة تخطت طوكيو لتصبح أغلى مدينة في العالم بالنسبة للمغتربين.

وعزا التقرير سبب غلاء المعيشة في سنغافورة الى ارتفاع قيمة الدولار السنغافوري ورسوم الخدمات والكلفة العالية لامتلاك السيارات وعوامل اخرى أدت الى تجاوز العاصمة اليابانية التي تصدرت القائمة لسنوات.

وارتقت باريس ستة مراكز لتصبح ثاني اغلى مدينة في العالم وهو ما فسرته ايكونومست على انه يعزى في جانب منه الى التعافي الاقتصادي في اوروبا.

واحتلت مومباي الهندية قائمة أرخص المدن الكبرى في العالم ويرجع ذلك في جانب منه إلى الدعم الذي تقدمه الحكومة لبعض المنتجات وتدني مستوى الأجور تلتها كراتشي الباكستانية ونيودلهي ودمشق التي تعاني من حرب اهلية حاليا.

وقال محرر التقرير جون كوبستيك في بيان «تتحسن المعنويات في مدن اوروبية وهناك زيادة مستمرة في المدن الاسيوية التي تتحول لمراكز اقليمية مما يجعل معظم المدن على قائمة الأغلى عالميا في هاتين المنطقتين.»

واضاف «لكن معظم المدن على قائمة الأرخص عالميا موجودة في القارة الاسيوية ايضا خاصة في شبه القارة الهندية.»

وتم وضع التقرير استنادا على أسعار أكثر من 400 منتج.

وضمت قائمة العشر مدن الأغلى عالميا بعد سنغافورة وباريس على الترتيب اوسلو وزوريخ وسيدني وكراكاس وجنيف وملبورن وطوكيو وكوبنهاجن.

واحتلت لندن المركز الخامس عشر وحلت نيويورك في المركز السادس والعشرين.

نمو السياحة في سنغافورة

# اقتصاديون: السماح مجدداً لشركات السمسرة المصرية بالتعامل على الأسهم الأجنبية

البورصة المصرية

قال شريف سامي رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر إن الهيئة أقرت امس ضوابط تتيح مجددا لشركات السمسرة وإدارة المحافظ المالية المصرية التعامل على أسهم أجنبية في البورصات الخارجية وذلك بعد نحو عامين من حظر هذه التعاملات.

وأوضح سامي أن الضوابط الجديدة تسمح فقط بالتعامل لحساب المستثمرين الأجانب غير المقيمين في مصر ومن مصادر تمويل بالخارج على أن يستمر حظر التعامل لحساب مستثمرين مصريين على الأسهم الأجنبية.

كما تحظر القواعد على شركات السمسرة في الأوراق المالية وإدارة المحافظ التعامل لحسابها في الأسهم الأجنبية.

وأضاف سامي في اتصال هاتفي مع رويترز ان الضوابط التي أقرتها الهيئة يوم الأربعاء تأتي لتفعيل تعديلات لائحة سوق المال التي صدرت في فبراير شباط لتنشيط السوق.

وكانت مصر منعت شركات السمسرة وإدارة المحافظ المالية في يونيو 2012 من التعامل على الأسهم الأجنبية غير المقيدة ببورصة مصر بهدف الحد من خروج الأموال بالعملة الأجنبية من البلاد.

وقال سامي إن الهيئة قررت «استمرار حظر التعامل على الأسهم الأجنبية إلا فيما يخص العملاء الأجانب خارج البلاد ويتم سداد قيمة شراء الأوراق المالية من مصادر نقد أجنبي بالخارج.»

وأقر وزير الاستثمار المصري السابق أسامة صالح تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال قبل ساعات من استقالة الحكومة الاسبوع الماضي.

ومن شأن التعديلات الجديدة في لائحة سوق المال التي نشرت بالجريدة الرسمية يوم الثلاثاء العمل على تنشيط البورصة من خلال أدوات مالية جديدة.

وتتضمن التعديلات مادة تسمح بإصدار سندات إيرادية للمرة الأولى في مصر للجهات الحكومية مما يتيح أداة مهمة لتمويل المشروعات.

والسند الإيرادي هو السند المدعوم بإيرادات مشروع معين مثل رسوم استخدام الطرق.

وقال سامي إن الهدف من قرار السماح لشركات السمسرة وإدارة المحافظ المالية بالتعامل على الأسهم الأجنبية هو «عودة شركات أوراق مالية مصرية لخدمة عملاء أجانب لها بالخارج بتنفيذ تعاملاتهم في أسواق المنطقة مثل السعودية والإمارات والأردن والبحرين وغيرها من الأسواق.»

ووصف القرار بانه سيعود بالنفع على الشركات المصرية.

وقال «الشركات الراغبة في التعامل على الأسهم الأجنبية غير المقيدة ببورصة مصر ستلتزم بالحصول على موافقة مسبقة من الهيئة بالاضافة للالتزام بضوابط الهيئة في هذا الشأن.»

وأردف «لن يتم السماح للشركات بتنفيذ أوامر شراء وبيع لعملائها المقيمين داخل مصر والاستثناء فقط للعملاء خارج البلاد على أن يتم سداد قيمة مشتريات أو مبيعات الأسهم الأجنبية من مصادر نقد أجنبي بالخارج.»

ويسمح قرار الرقابة المالية للمصريين بالتعامل فقط على شهادات الإيداع الدولية للأسهم المصرية في البورصات الخارجية دون الاستثمار في أسهم أجنبية.

ومن شأن القرار تعزيز إيرادات شركات السمسرة والمحافظ المالية ومساعدتها على التوسع في الأنشطة خارج حدود البلاد.

ورحبت شركات السمسرة وإدارة المحافظ المالية العاملة في السوق المصري بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية.

وقال محمد عبيد رئيس قطاع تداول الأوراق المالية في هيرميس -أكبر بنك استثمار في الشرق الأوسط - «قرار صحيح 100 بالمئة. القرار سيعيد شركات السمسرة المصرية للعمل في المنطقة بأكملها مرة أخرى. نحن ننفذ عمليات في نحو 12 دولة ولدينا عملاء أجانب يتداولون من خلالنا.

وأضاف عبيد «القرار مفيد للبلد أيضا لإنها ستحصل على ضرائب من إيراداتنا من تنفيذ عمليات الشراء والبيع على الأسهم الأجنبية للمستثمرين الأجانب الذين يستثمرون في المنطقة. بالتأكيد القرار إيجابي لنا «هيرميس» ولغيرنا من بنوك الاستثمار المصرية.»

وتسعى بنوك الاستثمار المصرية الآن إلى العودة من جديد لمستوى إيراداتها ونشاطها قبل انتفاضة يناير كانون الثاني 2011 التي هوت بسوق المال وأضعفت نشاط الشركات حيث بلغت قيم التداول في بعض الجلسات نحو 200 مليون جنيه فقط.